التقرير المُشترَك لأصحاب الشأن المُقدَّم إلى الاستعراض الدوري الشامل الرابع
لمجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة - الكويت

الدورة 49 (أبريل - مايو 2025)

يُقدَّم هذا التقرير المشترك لأصحاب الشأن معهد القاهرة 52 للبحوث القانونية (القاهرة 52) ومنظمة White Tent (الخيمة البيضاء) في إطار الاستعراض الدوري الشامل الرابع للكويت.

المنظمة المقدِّمة الرئيسية:

معهد القاهرة 52 للبحوث القانونية: القاهرة 52، التي تأسست عام 2020، هي معهد أبحاث وسياسات غير حكومية يركز على البحث في حقوق الإنسان الأساسية للأقليات الجندرية والجنسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA).

معلومات التواصل:

الموقع الإلكتروني: www.cairo52.com

العنوان البريدي: Harju maakond, Tallinn, Kesklinna linnaosa, Järvevana tee 9, 11314, Estonia

البريد الإلكتروني: n.noralla@cairo52.com

مسؤولة التواصل: نورا نورالله

المنظمات المساهِمة الأخرى:

منظمة White Tent هي منظمة تركز على البحوث القانونية وحقوق الإنسان والاستشارات فيما يتعلق ببلدان شبه الجزيرة العربية.

معلومات التواصل:

الموقع الإلكتروني: www.whitetentcic.com

العنوان البريدي: House 3, The Maltings, E Tyndall St, Cardiff, UK, CF24 5EA

البريد الإلكتروني: Contact@whitetentcic.com

مسؤول التواصل: فواز ناصر

A. المقدمة:

تُحدَّد هذه الوثيقة المُشترَكة السياسات والممارسات التمييزية ضد الأشخاص العابرين/ات جندريًا، وخاصةً أولئك الذين يعانون/ين من اضطراب الهوية الجندرية والذين يسعون/ين إلى الخضوع لرعاية صحية مُؤكِّدة للجندر للعبور إلى الجندر المعاكِس لذلك المُحدَّد عند الولادة في الكويت. تعوق هذه السياسات والممارسات التمتع الكامل بحقوق الإنسان الأساسية التي يحميها الدستور الكويتي والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي وقعت عليها الكويت. إن المعلومات المُقدَّمة في هذا

التقرير مُستمَدة من البيانات، التحليلات القانونية والسياسية، والبحوث التي أجراها معهد القاهرة 52 للبحوث القانونية (القاهرة 52) بدعمٍ من منظمة White Tent.

B. معلومات أساسية وتوصيات سابقة ذات صلة بالاستعراض الدوري الشامل:

1. خضعت الكويت لدورتها الثالثة للاستعراض الدوري الشامل في يناير 2020، وكانت هناك 302 توصية، بدعم الكويت لـ 230 منها.

2. تلقت الكويت خمس توصياتٍ تهدف إلى حماية حقوق الإنسان الأساسية للأفراد على أساس هويتهم/ن كعابرين/ات جندريًا. دعت هذه التوصيات على وجه التحديد إلى اتخاذ إجراءاتٍ للقضاء على التمييز، ضمان المساواة وفقًا للقانون الدولي والدستور، إلغاء التجريم، ضمان الوصول إلى الرعاية الصحية المؤكدة للجندر، وضمان المساواة في المعاملة في النظام القضائي لجميع الأفراد، بما في ذلك العابرين/ات جندريًا. لاحظت (رفضت) الكويت هذه التوصيات، وتُسلِّط هذه الاستجابة الضوء على انعدام الإرادة السياسية لدى السلطات الكويتية لدعم حقوق الإنسان الأساسية المُكرَّسة في دستورها والوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي وقَّعت عليها الكويت.

3. استجابةً للتوصيات الداعية إلى تعديل القوانين التقييدية التي تنظم حرية التعبير، أكدت الكويت أن تشريعاتها تتماشى مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبالتالي لا تحتاج إلى تعديل. وعلى الرغم من أن السلطات الكويتية أيدت بعض التوصيات الهادفة إلى تعزيز حقوق الإنسان الأساسية لجميع المواطنين/ات، بمن فيهم/ن العابرون/ات جندريًا، فإن تنفيذ هذه التوصيات كان محدودًا ولم يُسفِر عن تحسنٍ عامٍ في حالة حقوق الإنسان الأساسية لجميع المواطنين/ات. والجدير بالذكر أن السلطات استبعدت في الغالب العابرين/ات جندريًا من هذا التنفيذ.

4. يُظهِر الجدول التالي عدة توصياتٍ قُدِّمت خلال الدورة الثالثة وذات الصلة بهذا التقرير. لقد حظيت هذه التوصيات إما بتأييدٍ كامل، دعمٍ بملاحظات، أو لوحظت بشكلٍ تام (رُفِضت) من دولة الكويت. ومع ذلك، لم يتم تنفيذها بالكامل بسبب عدم قيام السلطات بتوسيع نطاقها لتشمل جميع المواطنين/ات الكويتيين/ات، بمن في ذلك العابرين/ات جندريًا:

الموضوع: الحق في الصحة	**حالة الدعم المُقدَّم من الكويت**	**حالة التنفيذ**
157.188 مواصلة زيادة فرص حصول الجمهور على خدمات طبية جيدة (كامبوديا). **مصدر الموقف:** A/HRC/44/17/Add.1	مدعومة	لم يتم تنفيذها بالكامل. لا تزال مجتمعات العابرين/ات جندريًا محرومة من حقها في رعاية صحية مؤكدة للجندر.

157,190 مواصلة تعزيز التدابير الهادفة إلى تحسين التشريعات المتعلقة بالحق في الصحة التي تضمن حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية (الجمهورية الدومينيكية). **مصدر الموقف:** A/HRC/44/17/Add.1	مدعومة	لم يتم تنفيذها بالكامل. هناك نقص كبير في التعليم، التدريب العملي، والموارد الكافية لضمان حصول مجتمعات العابرين/ات جندريًا بشكلٍ كاملٍ على حقهم/ن في الرعاية الصحية المؤكدة للجندر.
الموضوع: المساواة وعدم التمييز على أساس الهوية الجندرية	**حالة الدعم المُقدَّم من الكويت**	**حالة التنفيذ**
157,94 ضمان الاستقلال الذاتي الشخصي والحقوق الفردية، على النحو المنصوص عليه في الدستور، من خلال حظر التمييز على أساس الميول الجنسية أو الهوية الجندرية، وكذلك من خلال السماح بانعكاس تغيير الجندر الطبي في وثائق هوية الفرد (هولندا). **مصدر الموقف:** A/HRC/44/17/Add.1	ملحوظة	لم يتم تنفيذها. لا يزال الأفراد العابرون/ات جندريًا يتعرضون/ن للتمييز من قبل مسؤولي إنفاذ القانون، المهنيين الطبيين، والمجتمع الأوسع.
157,86 ضمان المساواة بين جميع المواطنين/ات، سواء في القانون أو في الممارسة، بغض النظر عن الجندر، الهوية الجندرية، أو الميول الجنسية (أستراليا). **مصدر الموقف:** A/HRC/44/17/Add.1	ملحوظة	لم يتم تنفيذها. لا يزال الأفراد العابرون/ات جندريًا يتعرضون/ن للتمييز من قبل مسؤولي إنفاذ القانون، المهنيين الطبيين، والمجتمع الأوسع.
157,93 مواصلة تنفيذ التدابير التشريعية الهادفة إلى تعزيز المساواة وعدم التمييز الجندريَّيْن (نيبال). **مصدر الموقف:** A/HRC/44/17/Add.1	مدعومة	لم يتم تنفيذها بالكامل. لا يزال الأشخاص العابرون/ات جندريًا يواجهون/ن تمييزًا نشطًا من قبل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، لا سيما في الوصول إلى الخدمات الصحية، التوظيف، السكن، وعند التماس العدالة أو الحماية من الممارسات الضارة.
الموضوع: العنف الجندري والجنسي	**حالة الدعم المُقدَّم من الكويت**	**حالة التنفيذ**

157,63 إلغاء الأحكام المنصوص عليها في المادتين 153 و197 من القانون الجنائي وإنشاء آليات فعالة ومستقلة لتقديم الشكاوى من أجل الإبلاغ عن العنف الجنسي والأُسَري (ألمانيا). **مصدر الموقف:** A/HRC/44/17/Add.1	مدعومة/ملحوظة	لم يتم إلغاء القوانين. الأشخاص العابرون/ات جندريًا هم/ن من ضمن الأشخاص المُتضرِّرين/ات بموجب هذه القوانين.
157,136 اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع العنف الأسري والجندري، مكافحته، والمعاقبة عليه، بما في ذلك العنف الجنسي والاغتصاب الزوجي (الأرجنتين). **مصدر الموقف:** A/HRC/44/17/Add.1	مدعومة	لم تنفذ الكويت أي تدابير لحماية العابرين/ات جندريًا من العنف الأسري والاعتداء.
157,122 سن تشريعاتٍ لمنع ومكافحة العنف الأسري والعنف الجندري (أوكرانيا). **مصدر الموقف:** A/HRC/44/17/Add.1	مدعومة/ملحوظة	لم تنفذ الكويت أي تدابير لحماية ودعم الأشخاص العابرين/ات جندريًا، ولا تُلبِّي السياسات القائمة احتياجات هؤلاء السكان.
الموضوع: تنفيذ الصكوك الدولية لحقوق الإنسان	**حالة الدعم المُقدَّم من الكويت**	**حالة التنفيذ**
***157,18* مواصلة تعزيز الجهود الرامية إلى ضمان التنفيذ الكامل لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة *(إندونيسيا)*.** مصدر الموقف: A/HRC/44/17/Add.1	مدعومة	**لم تنفذ الكويت الاتفاقية تنفيذًا كاملًا بسبب عدم توسيع نطاق حقوق الإنسان الأساسية التي تحميها الاتفاقية لتشمل الأشخاص العابرين/ات جندريًا.**

C. سيادة القانون، الحق في الإجراءات القانونية الواجبة، والتجريم:

5. سنَّت دولة الكويت فعليًا تجريمًا على أرض الواقع للعابرين/ات جندريًا من خلال المادة 198 من قانون العقوبات الذي صدر في عام 2007. ينص هذا النص القانوني على أن كل من يقوم بتصرفاتٍ أو إيماءاتٍ بذيئةٍ في مكانٍ عام، أو يُقدِّم نفسه بطريقةٍ تمثل الجنس الآخر، يعاقَب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة واحدة و/أو بعقوبةٍ ماليةٍ لا تتجاوز 1.000 دينار كويتي (حوالي 3.000 دولار).[1]

6. لقد استُخدَم هذا النظام الأساسي منذ صدوره للانتهاك التعسفي للحقوق الدستورية الأساسية، ولا سيما الحق في الحرية الشخصية المنصوص عليه في المادة 30 من الدستور الكويتي، وكذلك التزامات الدولة بموجب العهد

[1] القاهرة 52. 2024. الكويت. https://cairo52.com/countries/kuwait/.

الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية (ICESCR).[2] أدى عدم الوضوح في النظام الأساسي فيما يتعلق بمصطلح "تقليد الجنس الآخر" إلى اعتقالاتٍ تعسفيةٍ وملاحقاتٍ قضائيةٍ للأفراد العابرين/ات جندريًا داخل الولاية القضائية. ومن الأمثلة ذات الصلة على ذلك مها المطيري، وهي امرأة عابرة جندريًا واجهت عدة اعتقالاتٍ منذ عام 2019.[3] لقد حُكِم عليها في نهاية المطاف بالسجن لمدة عامَيْن وفُرِضت عليها غرامة مالية قدرها 1.000 دينار كويتي (3.315 دولار أمريكي) بسبب "إساءة استخدام الاتصالات الهاتفية" من خلال "تقليد الجنس الآخر" عبر الإنترنت، بما يخالف المادة 70 من قانون الاتصالات والمادة 198 من قانون العقوبات. علاوةً على ذلك، كانت قد خضعت في السابق للاحتجاز لمدة سبعة أشهر في مُنشَأةٍ للذكور، لم تَعْترِف بهويتها الجندرية.[4]

7. خلال فترة سجنها، تعرضت المطيري، كما هو الحال للأفراد العابرين/ات جندريًا الآخرين/ات الذين تم اعتقالهم/ن واحتجازهم/ن في الكويت، لسوء المعاملة، بما في ذلك الإيداع في مُنشأةٍ للذكور لم تتعرف على هويتها الجندرية. ووَثَّقت تقارير عديدة عن حقوق الإنسان حوادث اعتداءٍ تُعتَبر تعذيبًا، بما في ذلك إساءة المعاملة البدنية، اللفظية، والنفسية التي ترتكبها السلطات الكويتية أثناء الاعتقال، الاحتجاز، والمحاكمة.[5] وهذه الأعمال مخالِفة للمادة 31 من الدستور الكويتي ومخالِفة لأحكام اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية، اللاإنسانية، أو المهينة (CAT).

8. تم إثبات نقد المادة 198 على النحو الواجب عندما ألغت المحكمة الدستورية العليا في الكويت المادة على أساس انتهاكها للمادة 30 (الحق في الحرية الشخصية) والمادة 32 (التي تنص على أن الجريمة والعقاب ينظمهما القانون، وأنه لا يجوز فرض أي عقوبةٍ جنائيةٍ استنادًا إلى تشريعٍ بأثرٍ رجعي) من الدستور.[6]

9. رأت المحكمة على وجه الخصوص أن التطبيق واسع النطاق للمادة، لغتها الغامضة، وعدم وجود تعاريف لا لَبْس فيها فيما يتعلق بما يشكل جريمة جنائية، قد منح كيانات إنفاذ القانون سلطةً غير دستوريةٍ لتفسير القانون حسب تقديرها. كان من الممكن أن يُفيد الحكم الأفراد العابرين/ات جندريًا؛ غير أن فشل المحكمة في تقييم ما إذا كان القانون يضمن فعل تقليد الجنس الآخر يسمح باستمرار استهداف الأفراد العابرين/ات جندريًا بموجب أحكامٍ قانونيةٍ بديلة.[7]

10. في يوليو 2023، أصدرت وزارة الداخلية توجيهًا عامًا يوجه ضباط التحقيق إلى الاحتجاج بأحكامٍ قانونيةٍ مختلفةٍ تتعلق بالفجور العام، بدلًا من المادة 198 المُلغاة، عند القبض على الأفراد بسبب الفعل المزعوم لـ "تقليد" الجنس الآخر.[8] قبل إصدار هذا التوجيه، يبدو أن وزارة الداخلية قد استمرت في هذه الممارسات، كما يتضح من إعلانها عن ترحيل 3000 فرد على أساس المثلية الجنسية، هوية العبور الجندري، أو "ارتداء الملابس المُعاكِسة" كجزءٍ

---

[2] يونس، رشا. 2020. فيديو المرأة الكويتية العابرة جندريًا يثير التضامن العالمي. هيومن رايتس ووتش. https://www.hrw.org/news/2020/06/10/kuwaiti-transgender-womans-video-sparks-worldwide-solidarity.

[3] شبكة حقوق الإنسان للصحفيين - أوغندا. 2020. " كيف أثار الفيديو الفيروسي لامرأةٍ كويتيةٍ عابرةً جندريًا تضامنًا عالميًا (توضيح)." https://hrnjuganda.org/?p=6236.

[4] هيومن رايتس ووتش. 2021. "الكويت: قمع الإدانة ضد امرأةٍ عابرةٍ جندريًا". https://www.hrw.org/news/2021/10/14/kuwait-quash-conviction-against-transgender-woman.

[5] ويلي، بيلكيس. 2013. كونك عابرًا جندريًا في الكويت: "أكبر مخاوفي هي إطار فارغ". هيومن رايتس ووتش. https://www.hrw.org/news/2013/07/15/being-transgender-kuwait-my-biggest-fear-flat-tire.

[6] نوراللہ، نورا. 2023. يستمر التمييز ضد العابرين/ات جندريًا في الكويت، على الرغم من حكم المحكمة. داون. https://dawnmena.org/transgender-discrimination-continues-in-kuwait-despite-a-court-ruling/.

[7] في نفس المرجع

[8] العجمي، فواز. 2024. خطوات إلى الأمام بعد إلغاء المادة 198 في الكويت. القاهرة 52. https://cairo52.com/2024/07/11/steps-forward-after-the-abolition-of-article-198-in-kuwait/.

من "حملةٍ أمنيةٍ" مزعومةٍ في ديسمبر 2022. يتم ترحيل المواطنين/ات الأجانب الذين يتم اعتقالهم/ن بموجب قواعد الأخلاق والآداب أو الاشتباه في انتمائهم/ن إلى مجتمع الميم عين بشكلٍ منهجيٍ ومنع عودتهم/ن إلى الكويت، حتى في حالة عدم وجود إدانة، لأن مجرد الاشتباه في الانتماء إلى مجموعةٍ غير أخلاقيةٍ يكفي لمثل هذه التدابير.[9]

11. بالإضافة إلى ذلك، ألقت الإدارة العامة للتحقيقات الجنائية، من خلال إدارة حماية الآداب العامة، القبض في سبتمبر على عدة أشخاصٍ بتهمة ارتكاب أفعالٍ مُخالِفةٍ للآداب العامة والتحريض على الفجور والفساد الأخلاقي في مهبولة، السالمية، حولي، والفروانية. أُحِيل هؤلاء الأفراد بعد ذلك إلى السلطات القضائية المُختصة لاتخاذ مزيدٍ من الإجراءات القانونية. في حين أن العدد الدقيق للاعتقالات لا يزال غير مُؤكَّد، فقد أبلغت وسائل الإعلام المحلية عن أرقام تتراوح بين 31 و71 شخصًا، من المحتمل أن تتم مقاضاتهم/ن بموجب قوانين الفساد الأخلاقي العام وفقًا لتوجيهات وزارة الداخلية.[10]

12. بالتزامن مع هذه الإجراءات التنفيذية، خلال عام 2022 وحتى تعليق البرلمان من قبل الأمير مشعل الأحمد في مايو 2024، تم الشروع في مقترحاتٍ تشريعيةٍ مختلفة لوضع معايير قانونيةٍ نهائيةٍ للأعمال المُصنَّفة على أنها "تقليد للجنس الآخر"، مما يؤكد دستورية الأحكام التي تعاقب العابرين/ات جندريًا. وينص أحد هذه التعديلات المُقترَحة على أن "تقليد الجنس الآخر" يجب أن يُفسَّر على النحو التالي: "أي ذكرٍ يُقدِّم نفسه مرتديًا ملابس مرتبطةً تقليديًا بالمرأة أو يستخدم مستحضرات تجميلٍ بطريقةٍ تؤدي إلى ظهوره كأنثى؛ أي أنثى ترتدي ملابس تتماشى عادةً مع الرجال بطريقةٍ تسمح بتصويرها على أنها ذكر، وفقًا للعادات السائدة في الولاية القضائية؛ وأي فردٍ يشارك في العمليات الجراحية، التدخلات الطبية، أو استخدام المواد الدوائية بغرض تعديل مظهره الجسدي ليشبه مظهر الجنس الآخر."[11]

D. الحق في الصحة والحماية من الممارسات التعسفية:

13. إن الحق في الصحة حق أساسي من حقوق الإنسان يحميه الدستور الكويتي بموجب المادة 15 والمعاهدات التي انضمت إليها الكويت مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية. علاوةً على ذلك، تم تفسير كلتا المعاهدتَيْن على أنهما حماية من الممارسات الضارة مثل العلاج التحويلي وقتل الشرف. كما تضمن الدستور الكويتي نفسه عدة مواد منها المادة 29 وتمهيدها التي تحمي الكرامة الإنسانية لجميع المواطنين، والتي يمكن تفسيرها ضمنًا للحماية من الممارسات الضارة التي تُسَن ضدهم.

14. على الرغم من التزامات الكويت بضمان الحق في الرعاية الصحية لجميع المواطنين/ات، إلا أنها فشلت في تزويد العابرين/ات جندريًا بإمكانيةٍ كافيةٍ للحصول على رعاية صحية منقِذة للحياة مناسبةً لاحتياجاتهم/ن. تُشير الرعاية الصحية المؤكدة للجندر إلى سلسلة من التدخلات الطبية التي يحتاج الأشخاص العابرين/ات جندريًا إلى الخضوع لها كوسيلةٍ للتخفيف من تأثير النضالات المرتبطة باضطراب الهوية الجندرية. لم تقتصر السلطات الكويتية على الحد من فرص الحصول على هذه العلاجات الطبية المنقذة للحياة فحسب، بل فرضت أيضًا عقوباتٍ مهنيةٍ وجنائيةٍ على مقدمي الرعاية الصحية الذين قد يساعدون العابرين/ات جندريًا في الحصول على العلاج الطبي اللازم.[12]

---

[9] صندوق الكرامة الإنسانية. 2024. ملف الدولة: الكويت. https://www.humandignitytrust.org/country-profile/kuwait/.

[10] في نفس المرجع

[11] نوراللہ، نورا. 2023. يستمر التمييز ضد العابرين/ات جندريًا في الكويت، على الرغم من حكم المحكمة. داون. https://dawnmena.org/transgender-discrimination-continues-in-kuwait-despite-a-court-ruling/.

[12] نوراللہ، نورا. 2024. "سلسلة أرشيف العابرين/ات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: فهم الفقه الحديث عن بينيي/ات الجنس والعابرين/ات جندريًا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". القاهرة 52. https://cairo52.com/2024/04/17/the-mena-trans-archives-series-understanding-modern-fiqh-on-intersex-and-transgender-people-in-the-middle-east-and-north-africa-region/.

15. في عام 2020، سَنَّت الهيئة التشريعية القانون رقم 70 لعام 2020 المتعلق بممارسة مهنة الطب والمهن المُساعِدة لها، بالإضافة إلى حقوق المرضى والمرافق الصحية. تحظر المادة 19 من ذلك القانون صراحةً تنفيذ جميع العمليات، الإجراءات الجراحية، والتدخلات الطبية التي يمكن أن تؤدي إلى تغيير جنس الفرد؛ ومع ذلك، فإنه يُسمح بمثل هذه التدخلات لغرض تصحيح الجنس فقط. يمكن إجراء هذه العمليات حصريًا في المستشفيات الحكومية الخاضعة لولاية الوزارة.[13] يُفهَم مصطلح "تصحيح الجنس" عادةً على أنه يشمل العلاجات الطبية اللازمة لتعيين جنسٍ ثنائي للأفراد بينيي/ات الجنس، وهو أمر مسموح به بموجب القانون. على العكس من ذلك، يُستخدَم "تغيير الجنس" بشكلٍ عامٍ لوصف العلاج الطبي للأشخاص العابرين/ات جندريًا، وهي ممارسة محظورة على مقدمي الرعاية الصحية بموجب هذا التشريع.[14]

16. تتأثر أحكام القانون بالمعتقدات الاجتماعية والدينية، والتي غالبًا ما تخلط بين الأفراد العابرين/ات جندريًا وأولئك المصنفين/ات تحت مصطلح الميم عين، وتُصنِّفهم/ن خطأً على أنهم/ن منحرفون/ات جنسيًا. وبالتالي، غالبًا ما يُنظَر إلى الأشخاص العابرين/ات جندريًا على أنهم/ن خطاؤون/ات يجب حرمانهم/ن من الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية المؤكدة للجندر. تشير وجهات النظر البديلة إلى أن الأفراد العابرين/ات جندريًا يتأثرون/ن باضطرابات الصحة العقلية ويجب عليهم/ن متابعة الاستشارة بدلًا من الرعاية الصحية المؤكدة للجندر كوسيلةٍ لتحقيق القبول المجتمعي.[15] اعترض بعض علماء الدين في الكويت على هذه المعتقدات الاجتماعية والدينية القديمة، الذين يعترفون باضطراب الهوية الجندرية كأساسٍ منطقيٍ مشروعٍ لمتابعة الرعاية الصحية المؤكدة للجندر ويدعون إلى تقديمها. علاوةً على ذلك، فإن مثل هذه المعتقدات القديمة لا تتوافق مع تصنيف منظمة الصحة العالمية، التي أعادت، في عام 2019، تصنيف التشخيصات المتعلقة بالعابرين/ات جندريًا، ونقلها من قسم "الاضطرابات العقلية والسلوكية" إلى فصل تم إنشاؤه حديثًا بعنوان "الظروف المتعلقة بالصحة الجنسية" في المراجعة الـ 11 للتصنيف الدولي للأمراض (ICD-11)، حيث تم إدخال مصطلح "التناقض الجندري".[16]

17. على الرغم من هذه الوقائع، فإن الممارسات "الطبية" الضارة ضد العابرين/ات جندريًا منتشرة في الكويت، ولا سيما ممارسة العلاج التحويلي، الذي اعتبرته هيئات تابعة للأمم المتحدة مثل الخبير/ة المستقل/ـة المعني/ـة بالميول الجنسية والهوية الجندرية شكلًا من أشكال التعذيب. غالبًا ما تعرض وسائل الإعلام الكويتية "خبراءً" في العلاج التحويلي يروجون له كحلٍ لـ "الانحراف الجنسي" للوالدين الكويتيين/ات المعنيين/ات، ويحثونهم/ن على إحالة أطفالهم/ن إلى المعالجين والأطباء النفسيين لمثل هذه التدخلات.[17]

18. في عام 2023، استضافت الكويت مؤتمر المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية الذي ركز على الأمراض المتناقلة جنسيًا. جمع المؤتمر 200 باحث من جميع أنحاء العالم الإسلامي. في حين كان ينبغي أن يكون الهدف الأساسي هو البحث والعلاج المُتعلقَيْن بالأمراض المتناقلة جنسيًا، كان التركيز المهم الآخر هو إدانة "السلوك المنحرف

---

[13] القاهرة 52. 2024. الكويت. https://cairo52.com/countries/kuwait/.

[14] نوراللهِ، نورا. 2024. "سلسلة أرشيف العابرين/ات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: فهم الفقه الحديث عن بينيي/ات الجنس والعابرين/ات جندريًا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". القاهرة 52. https://cairo52.com/2024/04/17/the-mena-trans-archives-series-understanding-modern-fiqh-on-intersex-and-transgender-people-in-the-middle-east-and-north-africa-region/.

[15] المجلس (@ALMAJLIS X)، 2019، "هل اضطراب الهوية الجنسية «كالناعم أو البويه» يعتبر مرضا نفسيا؟ وهل له علاج؟". https://x.com/Almajlliss/status/1160795037443252224?t=3TlYq5yE6zGem1QugXme5A&s=08.

[16] منظمة الصحة العالمية. 2024. التناقض الجندري وصحة العابرين/ات جندريًا في التصنيف الدولي للأمراض. https://www.who.int/standards/classifications/frequently-asked-questions/gender-incongruence-and-transgender-health-in-the-icd.

[17] المجلس (@ALMAJLIS X)، 2019، "هل اضطراب الهوية الجنسية «كالناعم أو البويه» يعتبر مرضا نفسيا؟ وهل له علاج؟". https://x.com/Almajlliss/status/1160795037443252224?t=3TlYq5yE6zGem1QugXme5A&s=08.

الجنسي الذي يساهم في انتشار هذه الأمراض".[18] ذكر وزير الصحة الكويتي الدكتور أحمد العوضي أن "هناك مجموعة من الفيروسات تتطلب تحركًا دوليًا لمواجهتها، بما في ذلك تلك التي تنتقل عن طريق ممارسات انحرافٍ جنسيٍ غير أخلاقية وغير طبيعية.... نشهد عودة ظهور العديد من الأمراض القديمة مثل فيروس نقص المناعة البشريةً بسبب تلك الممارسات الجنسية المنحرفة."[19] تضمن المؤتمر جلساتٍ حول العلاج التحويلي باستخدام طرقٍ طبيةٍ حديثةٍ مزعومةٍ متشابكةٍ مع الممارسات التقليدية المتجذرة في التقاليد الإسلامية.[20]

19. علاوةً على ذلك، في عام 2019، سَنَّت السلطات القانون رقم 14 لعام 2019 بشأن علاج الأفراد المصابين/ات بأمراض عقلية. يمنح هذا القانون، في المواد 10، 11، 12، و14، من بين موادٍ أخرى، سلطاتٍ واسعةً للسلطات الطبية والقضائية، إلى جانب أفراد الأسرة والأوصياء، لوضع الأفراد المصابين/ات بمرضٍ عقليٍ قسرًا في مؤسساتٍ ضد إرادتهم/ن، رهنًا بتحديد الضرورة وعدم القدرة على اتخاذ القرارات بشكلٍ مستقل.[21] ومع ذلك، يمكن بسهولةٍ إساءة استخدام هذه الصلاحيات الواسعة في الحالات التي تشمل أفرادًا عابرين/اتٍ جندريًا، والذين غالبًا ما يُعتبَرون/ن، كما لوحظ سابقًا، أفرادًا مصابين/اتٍ بمرضٍ عقليٍ في حاجةٍ ماسةٍ إلى العلاج التحويلي؛ وقد يسعى أفراد الأسرة إلى عزلهم/ن في مؤسساتٍ عقليةٍ لتلقي هذا العلاج.[22]

20. غالبًا ما يتم استخدام هذا النهج لحماية سمعة الأسرة، مما يؤدي إلى إكراه الأقارب العابرين/ات جندريًا على العلاج التحويلي. يتعرض الأشخاص العابرون/ات جندريًا الذين يدخلون/ن هذه المؤسسات للاحتجاز غير المُبرَّر لأن أسرهم/ن ترفض قبولهم/ن، ولا توجد ملاجئ بديلة لإيوائهم/ن. يتقاطع العلاج التحويلي مباشرةً مع جرائم الشرف، كما هو واضح في حالة هاجر العاصي، وهو شخص مُذكَّر عابر جندريًا قُتِل على يد أخيه، الذي أُجْبَر على الخضوع لعلاجٍ تحويليٍ من قبل عائلته قبل قرارهم بقتله قتل شرفٍ للحفاظ على شرف الأسرة.[23]

21. تنص المادة 153 من قانون العقوبات الكويتي على أن الرجل الذي يقتل قريبةً مؤنثةً وُجِدَت وهي ترتكب جريمة الزنا، يُعاقَب بالسجن لمدة أقصاها ثلاث سنوات أو بغرامةٍ تصل إلى 225 دينارًا كويتيًا. لطالما تعرضت المادة لانتقاداتٍ بسبب طبيعتها التمييزية وموقفها المتساهِل بشأن ما يُسمى بـ "قتل الشرف". وبالرغم من أنها تُعتبَر في المقام الأول أداةً للقمع ضد المرأة، فقد أثبتت القضايا الأخيرة تأثيرها المُدمِّر على الفئات المُهمشة الأخرى، بما في ذلك الأفراد العابرين/ات جندريًا. إحدى الحالات البارزة والمأساوية هي حالة هاجر العاصي العجمي، وهو رجل عابر جندريًا قُتِل على يد أخيه أثناء نومه. استخدم الأخ بندقيةً لارتكاب الجريمة، وعلى الرغم من الطبيعة المُتَعمَّدة للفعل، فقد حُكم عليه بالسجن لمدة عشر سنواتٍ فقط بموجب المادة 153. تؤكد هذه القضية على التطبيق المُقلِق للقانون بما يتجاوز نيته الإشكالية بالفعل، مما يعكس مناخًا أوسع من الإفلات من العقاب على العنف ضد العابرين/ات جندريًا في الكويت.[24]

---

[18] الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين. 2023. "الكويت: بمشاركة 300 باحث من 20 دولة.. مؤتمر دولي يستنهض العلماء لمواجهة الانحرافات الجنسية والشذوذ. https://iumsonline.org/ar/ContentDetails.aspx?ID=27726#.

[19] في نفس المرجع

[20] في نفس المرجع

[21] المحامي مسفر عايض. 2019. "قانون رقم 14 لسنة 2019 في شأن الصحة النفسية." https://mesferlaw.com/archives/9131.

[22] أرشيف فوشيا. 2019. قضية هاجر العاصي تعود للأضواء بعد مرور 16 يومًا على مقتلها! فوشيا https://www.foochia.com/archive/406353.

[23] في نفس المرجع

[24] فريق التحرير. 2021. الحكم "المخفف" على قاتل هاجر العاصي يثير غضب الناشطين والمغردين في الكويت. ألترا صوت. https://www.ultrasawt.com/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D9%81%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%82%D8%A7%D8%AA%D9%84-%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D9%8A-%D9%8A%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D8%BA%D8%B6%D8%A8-%D8%A7%D9%8.

22. وبالتالي، فإن دولة الكويت لا تكفل الحق في الرعاية الصحية والحماية من الممارسات الضارة تجاه العابرين/ات جندريًا. يتم تأكيد هذه الحقوق من خلال التعليق العام رقم 22 (2016) بشأن الحق في الصحة الجنسية والتناسلية (المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية)، الذي ينص على أن للعابرين/ات جندريًا الحق في الحصول على الرعاية الصحية مع الاحترام الكامل، وأن على السلطات واجب توفير هذه الحقوق دون تمييز.[25] إضافةً إلى ذلك، فإن التعليق العام رقم 36 بشأن المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فيما يتعلق بالحق في الحياة، ينص على واجب حماية حق الأفراد في الحياة، بما في ذلك الأشخاص العابرين/ات جندريًا، يقتضي أن تتخذ الدول الأطراف تدابير وقائيةً خاصةً للأشخاص الذين يعيشون/ن في أوضاعٍ هشةٍ والذين تعرضت حياتهم/ن لخطرٍ خاصٍ بسبب تهديداتٍ محدَّدةٍ أو أنماط عنفٍ موجودةٍ من قبل.[26]

[25] المجلس الاقتصادي والاجتماعي. 2016. التعليق العام رقم 22 (2016) بشأن الحق في الصحة الجنسية والتناسلية (المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية). الأمم المتحدة. https://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler.ashx?enc=4slQ6QSmlBEDzFEovLCuW1a0Szab0oXTdImnsJZZVQfQejF41Tob4CvIjeTiAP6sGFQktiae1vIbbOAekmaOwDOWsUe7N8TLm%2BP3HJPzxjHySkUoHMavD%2Fpyfcp3Ylzg.

[26] اللجنة المعنية بحقوق الإنسان. 2018. "التعليق العام رقم 36 بشأن المادة 6 من القانون الدولي". المفوضية السامية لحقوق الإنسان. https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/HRBodies/CCPR/GCArticle6/GCArticle6_EN.pdf.

E. الحق في الاعتراف القانوني بالجندر:

23. الاعتراف القانوني بالجندر هو عملية يسعى من خلالها الشخص العابر/ة جندريًا إلى الحصول على تغيير في الوثائق القانونية لتعكس حالته/ـا في الحالة المدنية، بما يتماشى مع التدخلات الطبية التي خضع/ـت لها لتأكيد هويته/ـا الجنسية. يفهم المجتمع القانوني إلى حدٍ كبيرٍ أن هذه الحقوق تحظى بالحماية بموجب أحكام الحق في الخصوصية المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، ضمن صكوكٍ دوليةٍ أخرى لحقوق الإنسان.[27]

24. تندرج إجراءات تعديل قيود الأحوال المدنية في الكويت ضمن اختصاص السلطة القضائية. ويجب على الأشخاص الراغبين/ات في الشروع في هذه العملية تقديم التماسٍ إلى القضاء الكويتي. تاريخيًا، أرسى القضاء الكويتي مبادئ قانونيةً تمنع العابرين/ات جندريًا من الحصول على اعترافٍ قانونيٍ بالجندر، مما يبرر موقفهم من تفسيرات الشريعة الإسلامية، والتي، حسب روايتهم، لا تُثبت الضرورة الطبيةً للأفراد للعابرين/ات جندريًا للخضوع للعبور، بدلًا من الدعوة إلى العلاج التحويلي. ونتيجةً لذلك، ونظرًا لأن العبور الطبي يُعتبَر باطلًا، فإن الاعتراف القانوني بالجندر لا يزال بعيد المنال بموجب تفسيرهم.[28]

25. نتيجةً لذلك، يضطر الأفراد العابرين/ات جندريًا إلى التواجد في حالةٍ من الغموض القانوني على الرغم من خضوعهم/ن لعبور شاملٍ من خلال الرعاية الصحية المؤكدة للجندر. إن التناقض بين هويتهم/ن الجندرية والوثائق القانونية يعرضهم/ن لخطرٍ مرتفعٍ من الضعف، مما يجعلهم/ن أكثر عرضةً للتمييز الاجتماعي وعنف الدولة، والذي قد يشمل الحرمان من الخدمات، الاحتجاز التعسفي، والعزلة القسرية المدفوعة بالخوف المستمر من التعرض للعنف والتمييز.[29] وهذا الوضع يُقوِّض قدرتهم/ن على التمتع بحقوق الإنسان الأساسية التي ينبغي أن يكفلها الدستور الكويتي والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي وقعت عليها الكويت.

F. التوصيات:

26. في ضوء النتائج التي سبق ذكرها، تحث القاهرة 52 ومنظمة White Tent الدول المشارِكة في عملية الاستعراض الدوري الشامل على تقديم التوصيات التالية إلى الكويت:

1. يجب على الحكومة الكويتية دعم سيادة القانون وحقوق الإجراءات القانونية الواجبة للأفراد العابرين/ات جندريًا من خلال إنشاء آلياتٍ مستقلةٍ للإشراف على الإجراءات القضائية والشرطية المتعلقة باعتقال، احتجاز، والتحقيق مع الأفراد العابرين/ات جندريًا.

2. يجب على الحكومة الكويتية وقف الاستهداف التعسفي للأشخاص العابرين/ات جندريًا والالتزام بأحكام المحكمة الدستورية العليا، والامتناع عن التحايل عليها من خلال تطبيق قوانين أخرى للفجور ضد العابرين/ات جندريًا.

3. يجب على الحكومة الكويتية ضمان وصول المواطنين/ات الأجانب إلى محاكماتٍ عادلةٍ وعملياتٍ إداريةٍ شفافةٍ للطعن في أوامر الترحيل الخاصة بهم/ن بناءً على تُهَم عدم الأخلاق.

---

[27] الخبير/ة المستقل/ـة المعني/ـة بالميول الجنسية والهوية الجندرية. 2018. تقرير عن الاعتراف القانوني بالهوية الجنسانية وإلغاء التمريض. المفوضية السامية لحقوق الإنسان.
https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/report-legal-recognition-gender-identity-and-depathologization
.

[28] نورالله، نورا. 2022. القضاء المُشوَّش وحقوق العابرين/ات جندريًا: داخل السوابق القضائية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشأن الاعتراف القانوني بالجندر. مجلة منارة.
https://manaramagazine.org/2022/03/confused-judiciary-transgender-rights-inside-the-mena-regions-case-law-on-legal-gender-recognition/.

[29] ويلي، بيلكيس. 2013. كونك عابرًا جندريًا في الكويت: "أكبر مخاوفي هي إطار فارغ". هيومن رايتس ووتش.
https://www.hrw.org/news/2013/07/15/being-transgender-kuwait-my-biggest-fear-flat-tire.

4. يجب على الحكومة الكويتية تعديل القانون رقم 70 لعام 2020 بشأن ممارسة مهنة الطب والمهن المُساعِدة لها وحقوق المرضى والمرافق الصحية لتسهيل الوصول إلى الرعاية الصحية المُنقِذة للحياة للأفراد العابرين/ات جندريًا من خلال اللجان الطبية المُعتمَدة، بدلًا من تقييد مثل هذه الرعاية الصحية فقط للأفراد بينيي/ات الجنس.

5. يجب على الحكومة الكويتية حماية العابرين/ات جندريًا من التمييز وسوء الممارسة الطبية، بما في ذلك العلاج التحويلي. ويجب على الكويت أن تتخذ إجراءاتٍ فوريةً لتنفيذ تدابير مكافحة التمييز وبرامج التثقيف الجنسي. يجب أن تضمن هذه المبادرات حماية الأفراد العابرين/ات جندريًا من الممارسات الطبية الضارة وتمكينهم/ن من الوصول إلى الرعاية الصحية دون خوفٍ من التمييز أو الوصم. يجب على حكومة الكويت حماية حقوق العابرين/ات جندريًا وغيرهم/ن من الاحتجاز الطبي التعسفي والعلاج التحويلي غير الطوعي من خلال تعديل القانون رقم 14 لعام 2019 بشأن علاج الأفراد المصابين/ات بأمراض عقلية. ينبغي أن يشمل هذا التعديل إنشاء لجنة رقابةٍ تسمح للأفراد بالطعن في أوامر الاحتجاز القسري الّتي أصدرتها أسرهم/ن.

6. يجب على حكومة الكويت أن تُنهي تأييدها لجرائم الشرف بإلغاء المادة 153 من قانون العقوبات الكويتي.

7. يجب على حكومة الكويت أن تفي بالتزاماتها القانونية باتخاذ إجراءاتٍ إيجابيةٍ لتيسير إعمال حقوق الإنسان الأساسية للأفراد العابرين/ات جندريًا. يمكن تحقيق ذلك من خلال الإجراءات المُوصى بها التالية:

   a. تخصيص الموارد البشرية والمالية لإنشاء مراكز طبيةٍ شاملةٍ جديدةٍ مُخصصةٍ للرعاية الصحية للعابرين/ات جندريًا، والتي يجب أن تُوفِّر الدعم الهرموني، الجراحي، والنفسي.

   b. شمول العابرين/ات جندريًا في برامج التأمين الصحي الحكومية وضمان تغطية الخدمات الطبية المتعلقة بهؤلاء الأفراد ضمن سياسات التأمين الصحي الخاص.

   c. تنفيذ مبادراتٍ بحثيةٍ واستراتيجياتٍ جديدةٍ لجمع البيانات لالتقاط وجهات نظر الأفراد العابرين/ات جندريًا فيما يتعلق برعايتهم/ن الصحية، وبالتالي إعلام السياسات والآليات الصحية المستقبلية القائمة على الأدلة.

   d. تشكيل لجانٍ طبيةٍ جديدةٍ مسؤولةٍ عن تصميم، مراجعة، وتنفيذ المناهج الطبية المُحدَّثة وبروتوكولات العلاج المُوحَّدة الّتي تعكس أحدث التطورات الطبية والعلمية في مجال الرعاية الصحية للعابرين/ات جندريًا. يجب على هذه اللجان تسهيل التدريب العملي جنبًا إلى جنبٍ مع التعليم النظري، وضمان أن تسترشد سياسات الدولة بشأن الرعاية الصحية للعابرين/ات جندريًا بتوصياتها.

   e. إنشاء عمليةٍ إداريةٍ لتحل محل الإجراءات القضائية، وتمكين الأفراد الذين يتلقون/ين رعايةً صحيةً مؤكدةً للجندر من خلال لجان وزارة الصحة أو من مصادر خارجيةٍ من الوصول المباشر إلى الاعتراف القانوني بالجندر.

   f. اعتماد تشريعٍ شاملٍ لمكافحة التمييز وجرائم الكراهية يوفر الحماية للأفراد على أساس الجندر وهويتهم/ن الجندرية.

   g. إنشاء وتخصيص تمويلٍ لخدمات الدعم، بما في ذلك السكن الآمن والمشورة النفسية، التي تهدف تحديدًا إلى مساعدة العابرين/ات جندريًا وغيرهم/ن من الفئات الضعيفة المُعرَّضة لخطر العنف.